

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمُهُورِيَّة مُصَرْقاً الْعَرَبِيَّةِ

رَئَاسَةِ جُمُهُورِيَّةِ

الْأَوْلَاقُ اِلْمَصْرِيُّونَ

مُلْحِقٌ بِالْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ

الشمن ٣ جنيهات

الصادر في يوم الأحد ٢٠ ذي الحجة سنة ١٤٣٦

الموافق (٤ أكتوبر سنة ٢٠١٥)

السنة
١٨٨ هـ

العدد ٢٢٤
(تابع)



وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٧٠٨ لسنة ٢٠١٥

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد

والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري

رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣/١٣/١١/١٧ لسنة ٢٠١٣ بمنع تصدير الأرز؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تصدير الأرز؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٥ في شأن وقف تصدير الأرز؛

وعلى موافقة اللجنة الوزارية الاقتصادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُسمح بتصدير الأرز المضروب بند جمركي (1006.30)، مع فرض رسم صادر

بواقع ٢٠٠٠ جنيه مصرى للطن، بشرط أن يتم سداد القيمة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل

عن طريق أحد البنوك العالمية داخل جمهورية مصر العربية المعتمدة لدى البنك المركزي المصرى،

وذلك بموجب اعتماد مستندى أو تحويل بنكى بكامل القيمة، ويثبت ذلك بقيام المصدر

بتقديم شهادة بنكية للجمرك المختص قبل الشحن.

(المادة الثانية)

تلتزم الجمارك بإخطار وزارة التجارة والصناعة (قطاع التجارة الخارجية) ببيان أسبوعي بالشحنات المصدرة المستوفاة لأحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

لا يسري هذا القرار على تراخيص التصدير التي صدرت وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٤/١٠/٢٠١٥

وزير التجارة والصناعة

المهندس/ طارق قابيل

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزي فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٥

٢٥٢٣ - ٢٠١٥ س ١٥١٨.